الأمم المتحدة

A/ES-10/844–S/2020/1175

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
9 December 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 7 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

على الرغم من نداءاتنا المتكررة لاتخاذ إجراءات دولية عاجلة لردع إسرائيل عن سلوكها الإجرامي تجاه الشعب الفلسطيني، فإن عدم بذل جهود جادة لمساءلة السلطة القائمة بالاحتلال وكفالة الحماية للشعب الفلسطيني على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني، لم يؤد إلا إلى جعل شعبنا أكثر عرضة لهمجية هذا الاحتلال غير القانوني.

لقد أدى عدم فرض تحمُّل عواقب من شأنها أن تُلجم إسرائيل عن أعمالها غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، إلى ظهور ثقافة فاسدة قوامها الإفلات من العقاب، أصبح هذا الاحتلال الاستيطاني بناء عليها أكثر رسوخاً وأشد تدميراً وعنفاً بمرور الزمن، حيث تستمر عمليات الهدم والاستيلاء على الأراضي، ويستمر ما يرتكبه المستوطنون من عنف وإرهاب، وعمليات القتل خارج نطاق القانون والاعتقالات الجماعية وضم الأراضي بحكم الواقع، بلا هوادة وبشكل متصاعد.

إن هذا الإفلات من العقاب، بما في ذلك الاعتداءات المباشرة على المدنيين، ومن بينهم الأطفال، أصبح أكثر تواتراً بل من المفجع أنه أصبح أمراً عادياً على يد الاحتلال، حتى أثناء تفشي جائحة كوفيد-19. فاليوم، أُصيب أربعة رجال فلسطينيين بالرصاص خلال غارة عسكرية إسرائيلية على مخيم قلنديا للاجئين، يوجد ثلاثة منهم في حالة حرجة. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق جنود إسرائيليون النار على نور جمال شقير، البالغ من العمر 38 عاماً، وأردوه قتيلا عند حاجز تفتيش في القدس الشرقية، بدعوى ضلوعه في اعتداء. لكن، وبعد ظهور تفاصيل أخرى، غيرت السلطات الإسرائيلية ادعاءها، قائلة إنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كان السيد شقير يعتزم تنفيذ اعتداء. وبحسب مقطع فيديو نشرته منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية بتسيلم، فإن السيد شقير كان هارباً من كمين نصبته له مجموعة من الجنود الإسرائيليين قبل أن

161220 111220 20-16638 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

يُقتل بالرصـــاص. لقد أصـــبحت عمليات القتل خارج نطاق القانون هذه ممارســـة ممنهجة للاحتلال، وهو ما يرقى إلى جرائم الحرب ضد السكان المدنيين المحتلين.

وفي هذا الصـدد، وفي 4 كانون الأول/ديسـمبر، أطلقت قوات الاحتلال الإسـرائيلي النار في قرية مُغيّر بالقرب من رام الله على صـــبي يبلغ من العمر 14 عاماً، اســـمه علي أبو عالية. وعلي هو الطفل الفلسطيني الخامس الذي يُقتل بالرصاص الإسرائيلي هذا العام. وكان علي من بين أفراد حيّ كانوا يحتجون على سياسات الاستيطان الإسرائيلية في القرية وحولها. ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لهذا الاستخدام للقوة ضد المدنيين، وقطعاً ليس ضد الأطفال.

والشعب الفلسطيني مجبرٌ على السؤال: كم عدد الأطفال الفلسطينيين الذين ستُسلب أرواحهم بعد هذا حتى تمتثل إســـرائيل للقانون الدولي؟ إن جريمة القتل البشـــعة هذه يجب أن تذكّر المجتمع الدولي بأن الأطفال محميون بموجب اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من أحكام القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل. لكن من المفارقات أن الأطفال الفلسـطينيين ما زالوا يتعرضـون للقتل والتشـويه بشـكل اعتيادي على أيدي قوات الاحتلال، في حين درجت العادة على حماية الجناة من المحاســـبة. لذلك فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى العمل من أجل وضع حد لقتل الأطفال الفلسطينيين برعاية دولة الاحتلال، وهو الأمر الذي يجب أن تحاسب عليه إسرائيل بشكل كامل.

وبما أن المجتمع الدولي لا يزال تحت هيمنة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن نية إسرائيل استغلال هذه الظروف الاستثنائية لأمرٌ جليّ. فبدلاً من أن تحترم إسرائيل القانون والعمل تضامناً مع المجتمع الدولي في زمن أزمة عالمية، فإنها تتحدى كل معيار دولي والإجماع الدولي على ضـــرورة إيجاد حل عادل، لتدفع بكليهما إلى نقطة الانهيار. والحقيقة أنه، بسـبب عدم اتخاذ أي إجراء يجعل لهذا السـلوك المارق عواقب تترتب عليه، فقد اشـتدت سـياسـة إسـرائيل المتمثلة في "التهجير والاسـتبدال". وهذا التطهير العرقي والاســتعمار المنهجي يشــكلان جريمتي حرب وجريمتين ضــد الإنســانية ويجب أن يتصــدى لهما المجتمع الدولي قولاً وفعلاً.

إن تكاثر المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك تكاثرها على وجه الخصـــوص في المناطق الواقعة في القدس الشـــرقية المحتلة وبيت لحم وحولهما، في انتهاك لحظر إعادة توطين الســكان المدنيين في إقليم محتل، الذي نصــت عليه اتفاقية جنيف الرابعة، أمرٌ مترســخ بعمق في مخططات الضـم الشـاملة لإسـرائيل. وبالتالي، فإن ما يسـمى "تعليق" هذه الخطط لا ينبغي أن يكون مدعاة للارتياح أو الاسـتحسـان لدى المجتمع الدولي، حيث يُلتهم المزيد من الأراضـي الفلسـطينية يومياً بينما تهيّئ إسرائيل الأساس لضمّها بحكم القانون.

إننا نعيد تأكيد أن الضـم، سـواء تم تنفيذه جزئياً أو كلياً أو تدريجياً أو بضـربة قاضـية واحدة، أو تم بحكم الأمر الواقع أو بحكم القانون، فهو عمل غير قانوني ويتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات جادة وملموسة، وفقاً للالتزامات الواضحة المنصوص عليها في القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أنه حدث في الشهر الماضي ارتفاعٌ رهيب في عمليات هدم إسرائيل لمنازل الفلسطينيين والإخلاء القسري للعائلات، مما أدى عمداً إلى تشريد مئات المدنيين وسط تفشي جائحة كوفيد-19. فوفقاً لمكتب تنسـيق الشـؤون الإنسـانية، هدمت إسـرائيل أكثر من 500 منزل ومبنى

فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ بداية عام 2020، مستهدِفة في ذلك القدس الشرقية بشكل رئيسي. والغرض من هذه السياسات القائمة منذ عقود، إلى جانب العنف الذي يمارسه المستوطنون وإفلاتهم من العقاب، هو تحقيق السيطرة الديمغرافية والإقليمية على الأرض الفلسطينية المحتلة، من خلال طرد الشعب الفلسطيني من أرضه، وضمان سيطرة إسرائيل على الأرض بأدنى حد ممكن من الوجود السكاني الفلسطيني.

وينعكس تجزُّؤ الأراضي الواسع للأرض الفلسطينية المحتلة في الوجود المتزايد للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية والمستوطنين الإسرائيليين غير القانونيين. وبينما تستمر إسرائيل في فصل القرى والبلدات والمدن الفلسطينية عن غيرها وعزلها وإقامة الجدران حولها، يتزايد خطر ما يمارسه المستوطنون من عنف وإرهاب في كل جانب من جوانب الحياة اليومية الفلسطينية. ففي 4 كانون الأول/ديسمبر، حاول مستوطن إسرائيلي متطرف إحراق كنيسة الجثمانية في القدس الشرقية المحتلة في هذا الموسم المقدس بالنسبة للمؤمنين المسيحيين. لكن لحسن الحظ، أحبط الهجوم، الذي أحرق العديد من المقاعد في الكنيسة، مواطنون فلسطينيون محليون وسلموا الجاني إلى السلطات الإسرائيلية، التي ادعت في وقت لاحق أمام دهشة الجميع بأن الهجوم الذي قام به متطرف يهودي ضد الكنيسة لم يكن بطريقة أو بأخرى بدافع معتقدات أيديولوجية.

وعلى مدى السنوات الماضية، شن المستوطنون الإسرائيليون عدة اعتداءات شنيعة على أماكن مسيحية وإسلامية، وكذلك على قساوسة ومسؤولين دينيين آخرين، في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ومما لا شك فيه أن هذا السلوك تؤجِّجه الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية المستمرة، بما في ذلك أعمال الحفريات والاستفزازات الخطيرة في ما يتعلق بالأماكن المقدسة، بما في ذلك هدمها الأسبوع الماضي للدرج المؤدي إلى مقبرة اليوسفية التاريخية في القدس الشرقية المحتلة. ومن الواضح أن الهدف هو تقويض ارتباط الشعب الفلسطيني بأرضه وأماكنه المقدسة، ومن ضمنها الحرم الشريف، وهو الوضع القانوني والتاريخي الراهن الذي تواصل إسرائيل انتهاكه مراراً وتكراراً، مما يهدِّد بإشعال فتيل نزاع ديني شامل.

ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع انتشار مثل هذه الهجمات الاستفزازية والكراهية. ولا بد من المحاسبة، وهو أمر نادر الحدوث إذ يتصرف المستوطنون والمتعصبون الإسرائيليون، المستفيدون المباشرون من النظام المزدوج القائم في الأرض الفلسطينية المحتلة، في بيئة الإفلات من العقاب التي ترعاها الدولة. إننا ندين هذا الهجوم على كنيسة الجثمانية القديمة وندعو المجتمع الدولي إلى إدانة كل هذه الاستفزازات وأعمال التحريض وجميع الإجراءات التي تهدف إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وطابعها ووضعها، على النحو الذي أعيد تأكيده في القرار 2334 (2016).

لقد حان الوقت لكي يفي المجتمع الدولي بتعهداته والتزاماته للتصدي لهذه الجرائم المستمرة. ونحن ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى استخدام كل الوسائل المتاحة له للتشبث بالقانون الدولي وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة، ولكي يُثبت للشعب الفلسطيني بأنه ليس وحيداً في نضاله من أجل حقوقه غير القابلة للتصرف وحقه في تقرير المصير، على النحو المنصوص عليه بشكل بارز في ميثاق الأمم المتحدة.

إن الشيء الوحيد الذي لا تراه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، هو أنه على الرغم من تمتعها بتقاعس النظام الدولي، فإنها تفقد مصداقيتها بسرعة في أعين أصحاب الضمير في العالم، الذين يظل في

اعتقادهم أن رفع هذا الظلم الخطير مسألةٌ مستعجلة وذات أولوية. إننا نناشد مرة أخرى من أجل العمل الجماعي، على أساس الإجماع الدولي الطويل الأمد المتجسِّد في قرار الأمم المتحدة ذي الصلة بالموضوع، لوقف هذه الجرائم المرتكبة في حق الشعب الفلسطيني من خلال تحميل إسرائيل المسؤولية عن احتلالها غير القانوني المستمر منذ 53 عاماً. ويجب أن يشمل ذلك جملة أمور منها الاحترام الصارم للالتزامات المتمثلة في عدم الاعتراف بمشروعها الاستعماري الاستيطاني غير القانوني في فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وعدم مساعدته وعدم التواطؤ معه. والمساءلة هي وحدها الكفيلة بأن تعالج هذا الوضع الخطير وتُثبت حينها أخيراً أن القانون الدولي يسري على الجميع دون استثناء، بما في ذلك قضية فلسطين.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 697 رسالة، التي وجهناها إليكم بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي إقليم دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 (A/ES-10/843-S/2020/1121)، سجلا أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم